



مجلة الدراسات الإيرانية
Journal for Iranian Studies

مجلة الدراسات الإيرانية

دراسات وأبحاث علمية متخصصة

مجلة علمية ربع سنوية محكمة تصدر باللغتين العربية والإنجليزية

السنة الثانية - العدد السادس - مارس 2018

تصدر عن



RASANAH
المعهد الدولي للدراسات الإيرانية
International Institute for Iranian Studies
www.rasanah-iiis.org

طموح الأقليات ومستقبل الدولة في إيران

رانيا مكرم

باحث بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية

أرادت النخبة التي أخذت على عاتقها بناء الدولة الإيرانية الجديدة، عقب نجاح الثورة الإسلامية بقيادة الخميني عام 1979، أن تكون الدولة بنظامها السياسي في إيران ذات هوية دينية تُعلي شأن العرق الفارسي، لتكون دولة إسلامية الدين، شيعية المذهب، فارسية العرق، وذلك على الرغم من تركيبة المجتمع الإيراني المعقدة، التي تتعدّد فيها الإثنيات العرقية واللغوية والدينية -الكتابية منها والوضعية- والمذهبية التي شاركت جميعها في فعاليات الثورة وتفاعلاتها قبل سيطرة التيار الديني عليها، وذلك في استبعاد وإقصاء واضحين لباقي مكونات المجتمع ما دون الفُرس المسلمين الشيعة، ليتحوّل هذا التنوع المجتمعي إلى تحدٍّ يواجه الدولة والنظام، بدلاً من أن يكون فرصه لإثراء الحياة المجتمعية وتقوية الدولة.



لا يمثّل بالضرورة التنوع الديمغرافي لدولة ما تهديداً لها، وسياسة الدولة مع أقليّاتها في حدّ ذاتها هي المحدّد الأساسي لشكل العَلاقة بين النظام وهذه الأقليّات، لهذا يمكن القول إنّ الإطار الدستوري الذي نظّم أوضاع بعض الأقليّات الإيرانية وكذلك مستوى الخطاب السياسي والممارسة الفعلية تجاه الأقليّات لم يكفل لها على أرض الواقع حقوقاً متساوية مع الأغلبية الفارسية، إما بسبب تعطيل موادّ الدستور المتعلقة بحقوق الأقليّات المختلفة، وإما بسبب غياب موادّ دستورية تكفل للأقليّات القومية الحصول على قدر من الحرية في إدارة شؤونها.

وتتزايد حدّة التحديات التي تمثلها الأقليّات بالنسبة إلى النظام في إيران في ظلّ ممارسات قمعية وغير مُنصفة تمارسها الدولة بحقّ بعض الأقليّات والقوميّات، الأمر الذي ولّد بدوره نعرات انفصالية وميولاً عداثية لديها، في الوقت الذي تتمركز فيه هذه الأقليّات العرقية على حدود الدولة وأطرافها، وتمتدّ علاقاتها خارج الحدود الجغرافية الإيرانية مع دول جوارها، وهو ما يزيد من تطلّع العديد منها للانفصال عن المركز. والمطالبة بقدر أكبر من ممارسة الحريات والمساواة في الحقوق مع الأغلبية الفارسية.

وقد أسهمت التوترات التي شهدتها أغلب الأقاليم والمحافظات التي تقطنها الأقليّات في إيران، في إعادة الاهتمام بقضية وضع الأقليّات في إيران وما تعبّر عنه من طموحات، وما تمثله من تحديات أمام الدولة والنظام، لا سيّما مع اندلاع الاحتجاجات الأخيرة التي شهدتها البلاد نهاية عام 2017 انطلاقاً من مدينة مشهد، ثاني أكبر مدينة إيرانية، والتي تضم شريحة واسعة من الأقلّية التركمانية، قبل أن تمتدّ لأكثر من 20 مدينة إيرانية أخرى. وفي هذا السياق تحاول هذه الدراسة الإجابة عن تساؤلات رئيسية، مفادها: ما وضع الأقليّات في إيران؟ وما طموحاتها؟ وما الذي تمثله من تهديدات للدولة والنظام؟ وما أهم ملامح استراتيجية النظام الإيراني في التعامل معها؟

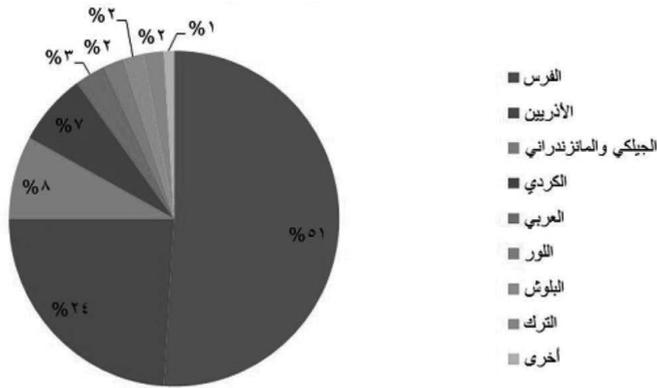
أولاً: خريطة الأقليّات والقوميّات الإيرانية

أتاح الموقع الجغرافي لإيران تاريخياً قدرة كبيرة على التفاعل مع دول جوارها، إذ مثّلت نقطة جذب للهجرات البشرية المتنوعة، وكانت بمثابة دولة «طريق» لحركة التجارة بين الشرق الآسيوي والغرب الأوروبي، في حين ساعدت طبيعتها الجغرافية الجبلية على حفاظ هذه الهجرات البشرية على خصوصيتها الثقافية واللغوية، الأمر الذي يفسر إلى حد كبير اختلاف أنماط معيشة الأقليّات الإيرانية المختلفة بعضها عن بعض، وذلك باختلاف طبيعة الإقليم الذي تعيش فيه هذه الأقليّات. وتتعدّد الأقليّات في إيران ما بين الأقليّات العرقية، والدينية، واللغوية، على النحو الآتي:

1- الأقليات العرقية

يتكون المجتمع الإيراني من عدة أعراق، تختلف قراءات الإحصائيات السكانية الصادرة بشأن حجمها الفعلي من المجتمع، لا سيّما بين تلك الإحصائيات الصادرة عن مؤسسات الدولة المعنية، وعن مثيلاتها الصادرة عن كل أقلية على حدة، غير أن ثمة اتفاقاً تقريبياً على النسب المكوّنة للمجتمع الإيراني لكل أقلية عرقية، تزيد أو تنقص بنسبة ضئيلة، تتضح من خلال الشكل رقم (1).

شكل رقم (1): التوزيع العرقي للسكان في إيران



المصدر: مركز المزمرة للدراسات والبحوث: القوميات والأقليات في إيران. <http://cutt.us/rbjwe>

ويمكن الإشارة إلى أهم العرقيات الإيرانية وتوزيعها الجغرافي على النحو الآتي:

أ- الأذريون: تشكل الأقلية الأذرية أكبر مكونات السكان من حيث العدد، ويعتق أغلبهم المذهب الشيعي، ويقطن أغلب الأذريين المناطق الشمالية والشمالية الغربية من الدولة، وأهم المدن التي تسكنها هذه الأغلبية هي تبريز، وأرومية، وأردبيل، وزنجان⁽¹⁾.

ب- الأكراد: تُعدّ الأقلية الكردية أقدم الأقليات التي قطنت إيران، إذ يرجع وجودهم في المجتمع الإيراني إلى الإمبراطورية الميديّة التي حكمت بلاد فارس عام 612 قبل الميلاد⁽²⁾. ويتمركز الأكراد في المحافظات والمدن الغربية، في مدن شهر كرد، وخرم آباد، وكرمينشاه، وإيلام، وكردستان، بينما يوجد بعض الأكراد في مدن أخرى خارج هذه المدن، في طهران، وخورسان، ومشهد⁽³⁾.

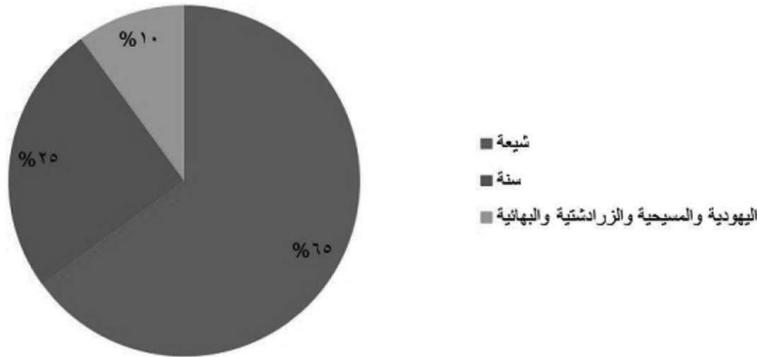
ج- العرب: تقطن القومية العربية في إيران إقليم الأحواز، الذي يُعدّ أكثر الأقاليم الإيرانية غنى بالثروات الطبيعية، أهمها النفط، فضلاً عن كونه أكبر مساحة سهلية في إيران، تمرّ وتتبع منه ثمانية أنهار، بالإضافة إلى احتوائه على أغلب الموانئ الإيرانية مثل موانئ

جرون، وبندر عباس، وبوشهر، وبندر، وخميني، وجزيرة خرج، وجزيرة كيش، وقشم⁽⁴⁾.
 د- الأتراك: يغلب على نمط حياة الأتراك في إيران مظاهر البداوة، نظراً لعمل أغلبهم بالرعي، واستقرارهم في مناطق صحراوية، مثل مدن: جنبد، وجلستان، وبنجورد، وقوشان. وينقسم الأتراك الإيرانيون إلى ثلاث طوائف رئيسية هي: جوجولان، ويموت، وتكة⁽⁵⁾.
 ه- البلوش: يُعدّ البلوش أقلية حدودية، تقطن مثلث الحدود الإيرانية-الباكستانية-الأفغانية، في إقليم سيستان-بلوشستان، وأشهر مدنها خراسان، وكرمان، وزابل، وجلستان، وهرمزجان. وقد فرضت طبيعة الإقليم الجبلية الوعرة، واقعاً أمنياً معقداً للإقليم، تمثل في انعزاله عن المركز، مما أسهم إلى جانب أسباب أخرى في غياب التنمية عنه⁽⁶⁾.

2- الأقليات الدينية

يمثل التنوع الديني والمذهبي سمة رئيسية من سمات المجتمع الإيراني، وعلى قدر تنوع التركيبة الدينية في إيران يأتي تعقيدها وتداخلها، كما هو الحال في المكون العرقي، وتتوزع الأقليات الدينية في إيران كما هو موضح من الشكل رقم (2).

شكل رقم (2): التوزيع الديني للسكان في إيران



المصدر: مركز المزملة للدراسات والبحوث: القوميات والأقليات في إيران. <http://cutt.us/rbjwe>.

ويمكن الإشارة إلى أهم الأقليات الدينية وتوزيعها الجغرافي على النحو الآتي:

أ- أهل السنة: ينقسم المسلمون السنة في إيران، إلى ثلاثة أعراق رئيسية هي الأكراد والبلوش والتركماني، وهم يقطنون المدن والمناطق القريبة من حدود باكستان، وأفغانستان، والعراق، وتركمانيستان، ومعظمها دول ذات أغلبية سنّية، ويمثل أهل السنة أكبر أقلية مذهبية في إيران، إذ يسبق ترتيبها كلاً من الأرمن والآشوريين، طائفتي الديانة المسيحية

في إيران⁽⁷⁾.

ب- **المسيحيون:** ينقسم المسيحيون في إيران إلى طائفتين أساسيتين هما الأرمن والآشوريون، ويمارس المسيحيون عباداتهم بشكل رسمي في عشرات الكنائس والمدارس الأرمنية⁽⁸⁾. ويتمتع المسيحيون بقدر من الحقوق السياسية، إذ يمثل المسيحيون في البرلمان الإيراني بثلاثة مقاعد، كما يشارك المسيحيون في خدمة الجيش الإجبارية، وتخضع أحوالهم الشخصية لكنائسهم الخاصة بهم، بينما يتمتعون بعلاقة مباشرة مع وزارة الثقافة الإسلامية، من خلال القسم التابع للوزارة المعني بالاهتمام بشؤون الأقليات⁽⁹⁾.

ج- **اليهود:** يُعدّ وضع الأقلية اليهودية في إيران الأكثر جدلاً، إذ رغم العداء بين النظام الإيراني وإسرائيل فإنه لم تنعكس آثاره على وضع الأقلية اليهودية في إيران، إذ يتمتع اليهود بحرية ممارسة الشعائر الدينية، وبناء المعابد، كما أن لهم العديد من الجمعيات والمؤسسات الخيرية في المدن التي يقيمون فيها مثل همدان، وأصفهان، وطهران، كما يمثلون في البرلمان بمقعد واحد⁽¹⁰⁾.

د- **الزرادشت:** يتمتع الزرادشت بحرية العقيدة وممارستها، كما يعترف الدستور بهم كأقلية دينية، ويقيم الزرادشتة في مدن طهران، وكرمان، ويزد، وزهدان، ويعمل معظمهم بالتجارة والحرف، ويمثلهم نائب منتخب في البرلمان⁽¹¹⁾.

ثانياً: أنماط تعامل النظام الإيراني مع الأقليات (استراتيجية مزدوجة)

شاركت الأقليات الإيرانية في الثورة الإيرانية وساهمت في نجاحها، معوّلة في هذا الأمر على تحسين أوضاعها المعيشية وتقنين حقوقها، لا سيّما عند وضع الدستور الجديد لعام 1979، الذي احتوى -نظرياً على الأقل- على العديد من البنود المنظمة لأوضاعها، ونظراً لحجم الأقليات في المجتمع الإيراني البالغ 49% من إجمالي عدد السكان، فقد كان من الصعب بمكان إغفال وجودها في الخطاب السياسي للمسؤولين، وبصفة خاصة عند الاستحقاقات الانتخابية المختلفة. غير أنّ الموادّ الدستورية والخطاب السياسي الخاص بالأقليات، لا تعدو جزءاً من استراتيجية مزدوجة للتعامل مع الأقليات، مضمونها التهميش والاحتواء الردعي المغلف بخطاب سياسي إيجابي ووعود حقوقية عادة ما لا يتسع المجال لتحقيقها.

1- إطار دستوري معطل

تضمّن الدستور الإيراني لعام 1979 إحدى عشرة مادة تُعنى بوضع الأقليات بشكل عام، من بين هذه الموادّ توجد 6 موادّ خاصة بالأقليات على وجه التحديد، وهي الموادّ 12، و13، و15، و16، و19، و64⁽¹²⁾. ويمكن الإشارة إلى أهم ما تتضمنه هذه الموادّ⁽¹³⁾ على النحو الآتي:

أ- نص الدستور الإيراني في المادة 19 على أن الشعب الإيراني بطوائفه كافة يتمتع بالمساواة في الحقوق والواجبات، بغض النظر عن الاختلاف العرقي والديني والمذهبي واللغوي.

ب- وأيضاً أشارت المادة (8) إلى عدم جواز التمييز بين مختلف المحافظات والمناطق، في مجالات توزيع الثروات الطبيعية والتنمية المحلية، وضرورة توفير رأس المال اللازم لكل إقليم أو محافظة وبما يتناسب مع متطلباته وإمكانيات نموه.

ج- طبقاً للمادة 12 أكد الدستور الإيراني على أن الدين الرسمي لإيران هو الدين الإسلامي، واعترف بثلاث ديانات أخرى هي: اليهودية، والمسيحية (بطوائفيها الموجودتين في إيران، الآشورية والأرمنية)، والزرادشتية. كما أشارت المادة 13 إلى السماح لهذه الأقليات بممارسة الشعائر الدينية والعقائدية، والعمل وفق قواعدها في الأحوال الشخصية والتعاليم الدينية.

د- أكد الدستور في المادة 12 على أبدية هذه المادة وعدم إمكانية تغييرها في المستقبل، تلك المادة التي تشير إلى أن المذهب الجعفري الاثنا عشري هو المذهب الرسمي للدولة. هـ- نصت المادة 15 على أن لغة التعامل في المصالح الحكومية، والكتابة الرسمية المشتركة بين طوائف الشعب الإيراني، هي اللغة «الفارسية»، بينما أجاز استخدام اللغات المحلية والقومية الأخرى في المجال الصحفي ووسائل الإعلام العامة، إلى جانب تدريسها في المدارس الموجودة في المناطق التي تقطنها كل أقلية ويمثلون أغلبية بها إلى جانب اللغة الفارسية. كما أوجب دراسة اللغة العربية باعتبارها لغة القرآن الكريم بعد المرحلة الابتدائية وحتى الثانوية، طبقاً للمادة 16.

و- اقتضت المادة 46 التمثيل النيابي في البرلمان للأقليات الإيرانية على الأقليات المسيحية، واليهودية، والزرادشتية.

ز- وضعت المادة 26 شرطاً لحرية الأقليات الدينية «المعترف» بها، مفاده ألا تتناقض هذه الحرية مع أسس استقلال الدولة، ووحدتها الوطنية، وأساس الجمهورية الإسلامية⁽¹⁴⁾. وفي المقابل من هذه المواد الدستورية يمكن القول إن ما يتم تنفيذه من هذه المواد يعدّ ضئيلاً بالنظر إلى حجم ما تحويه من حقوق، إذ لم تحصل سوى ثلاث أقليات دينية فقط على حقها في التمثيل النيابي في البرلمان القائم، وهي المسيحية واليهودية والزرادشتية، ولم يتم الالتفات إلى أهل المذهب السنّي، بينما تساوت الأقليات العرقية في التمثيل الاجتماعي والسياسي.

فلم يستجِب الدستور الإيراني لمطالب الأقليات العرقية في الحصول على قدر من الحرية في إدارة شؤونها الذاتية، كما حرم الدستور المسلمين السنّة والأقليات العرقية الشيعية

المذهب من حق رئاسة الدولة بنص المادة 115، التي تشترط في رئيس الدولة أن يكون مؤمناً بمبادئ الثورة الإيرانية ومعتقاً للمذهب الرسمي للبلاد، والتي قرنت في الوقت ذاته بين التشيع وجنسية الرئيس وانحداره من أصل إيراني.

ورغم عدم تكرار هذا الشرط مع المناصب القيادية الأخرى وأهمها منصب المرشد الأعلى للثورة، وهو الأمر الذي أتاح الفرصة أمام المرشد الحالي علي خامنئي لتولي هذا المنصب، وهو من أصل أذري، فإن وضع الدستور شرط الأصل الإيراني يثير تساؤلات حول دولة تقيم شرعيتها على أساس ديني في حين لا يمكن تفسير لماذا تم استثناء المسلمين السنّة من تخصيص مقاعد لهم في مجلس الشورى بعكس الحال مع غير المسلمين⁽¹⁵⁾.

وفي هذا الإطار فإن ثمة حقيقة مفادها أن الأقليات العرقية، وإلى جانبها الأقلية السنيّة، لا تتمتع بسلطة اتخاذ قرار بشأن أوضاعها، نظراً لضعف نفوذها داخل مؤسسات الدولة، بسبب حرمانها من تقلد مناصب قيادية مثل رئاسة الجمهورية، والسلطة القضائية، والوزارات، ومناصب المحافظين، لا سيّما للأقاليم والمحافظات التي تمثل أي منها أغلبية بها، بالإضافة إلى عدم وجود أي شخص ينتمي إلى أقلية عرقية تتخذ غير الشيعية مذهباً في مجمع تشخيص مصلحة النظام، ومجلس صيانة الدستور، والمجلس الأعلى للأمن القومي، فضلاً عن عدم الاعتراف رسمياً بالأحزاب المستقلة المرتبطة بالأقليات العرقية التي تدافع عن حقوق هذه الأقليات وتعبّر عن مطالبها⁽¹⁶⁾.

2- خطاب سياسي صوري

سعى رجالات الثورة الإيرانية وقائدها الخميني منذ البداية إلى كسب تأييد القوميات غير الفارسية، وذلك برفع شعار «إيران دولة متعددة القوميات»، غير أن الخميني كان دائم التحذير من التوجّهات الانفصالية للأقليات الإيرانية بشكل خاص، والأقليات الأخرى في الدول الإسلامية بشكل عام، تخوفاً من تسبّبها في إضعاف وحدة القوى الإسلامية، حسب رأيه⁽¹⁷⁾.

ولطالما طرح التيار المحافظ شعار «الوحدة الإسلامية» في مقابل مطالب الأقليات الإيرانية بحقوقهم السياسية والاجتماعية، والثقافية، بينما لم يمنع ذلك أقطابه من التطرق إلى دور الأقليات في المجتمع الإيراني في خطاباتهم السياسية، إذ سبق أن وصف الرئيس الإيراني الأسبق هاشمي رفسنجاني الأقليات الإيرانية بأنها عامل تعزيز لموقع الدولة الإيرانية⁽¹⁸⁾.

أمّا بالنسبة إلى التيار الإصلاحي فيُعدّ حزب جبهة المشاركة المحسوب على التيار

الإصلاحي الأكثر التفاتاً لقضايا الأقليات، إذ دعا في أكثر من مناسبة إلى تنفيذ ما ورد في الدستور إزاء الأقليات، في حين تؤكد جمعية «روحانيون مبارز» على أن تطبيق الحكومة مواد الدستور الإيراني الخاصة بالأقليات كضمانة بالسيطرة على النزعات الانفصالية في الأقاليم غير الفارسية وتقليلها⁽¹⁹⁾.

ويمكن القول إن قضايا الأقليات في الخطاب السياسي غالباً ما يتم الاهتمام بها قبيل الاستحقاقات الانتخابية، وفي البرامج الانتخابية للمرشحين الرئاسيين الذين يفردون، على اختلاف توجهاتهم وانتماءاتهم السياسية، مساحات واسعة من الوعود التي تعكس استجابة نظرية لمطالب هذه الأقليات وتحسين أوضاعهم، وهو الأمر الذي لوحظ جلياً خلال حملتي انتخابات الرئيسيين الإيرانيين، الحالي حسن روحاني، والسابق محمود أحمدني نجاد.

فعلى سبيل المثال، تضمن البرنامج الانتخابي للرئيس الإيراني الحالي محمود أحمدني نجاد العديد من النقاط التي عُنيت بوضع الأقليات، تمثلت في إعلانه عن خطة تنمية للمحافظات الحدودية. كما حرص على بقاء منصب مستشار الرئيس لأهل السنة في إيران، وذلك بإصداره قرار في 3 يناير 2006 باستمرار عالم الدين السنّي محمد إسحق مدني في منصبه كمستشار للرئيس لشؤون المسلمين من أهل السنة⁽²⁰⁾.

وخلال السباق الرئاسي الماضي، واصل الرئيس حسن روحاني وعوده للأقليات الإيرانية، لا سيما خلال زيارته للمحافظات الحدودية، فعلى سبيل المثال خلال تجمع انتخابي له في بندر عباس، أشار روحاني إلى رغبته في تنمية المدينة وتطوير الميناء، كما أكد المرشح السابق إبراهيم رئيسي، خلال تجمع انتخابي له في مدينة بيرجند بمحافظة خراسان الجنوبية إلى وحدة المجتمع الإيراني، وذلك بتصريحه بأن «تقسيمات السنة والشيعية والقوميّات المختلفة في إيران ليست حقيقية، والمعيار الحقيقي بالنسبة إلينا هو أعداء النظام الإسلامي»⁽²¹⁾.

ويذكر أن روحاني عقب فوزه بالرئاسة خلال دورته الرئاسية الأولى كان قد أنشأ مكتباً خاصاً بشؤون القوميّات والأقليات الدينية من أجل تطبيق وعوده الانتخابية للأقليات، وقام بتعيين إبراهيم يونسى نائباً له مسؤولاً عن شؤون الأقليات. كما عين سامية بالوشزاهي، وهي امرأة سنّية تنتمي إلى الأقلية البلوشية، محافظاً لإحدى المدن الإيرانية⁽²²⁾، فضلاً عن تعيينه لأول مرة سفيراً سنّياً كردياً، السفير صالح أدبيي، إلى كل من دولتي فيتنام وكمبوديا. وعلى الرغم من الاختراقات السابقة لملف الأقليات التي استطاع روحاني تنفيذها، فإنه لم يستطع تنفيذ وعوده الانتخابية كافة، بسبب الضغوط التي واجهها من التيار المتشدد⁽²³⁾.

3. تهميش وقمع ممنهجان

يعتمد النظام الإيراني سياسة للبقاء مفادها العمل على تهميش الآخر وإضعافه، لا سيما مع إدراكه بأن تحرك القوميات غير الفارسية يمثل تهديداً حقيقياً للنظام قد يؤثر سلباً عليه داخلياً وخارجياً، وخصوصاً مع المحاولات الدائمة من جانب القوميات غير الفارسية لإثارة الاحتجاجات، التي كان آخرها الاحتجاجات التي شهدتها عدد من المدن ذات الأغلبية الكردية على وقع انتحار فتاة كردية يوم التاسع من مايو الماضي 2015، وتورط مسؤول أمني بارز في محاولة الاعتداء عليها، تلك الاحتجاجات التي أدت إلى تثير عدد من المحافظات الأخرى⁽²⁴⁾.

وفي مقابل التهميش المتعمد للأقليات، تطلب الأمر مواجهة الاحتجاجات على هذا التهميش بقدر كبير من العنف والردع من قبل النظام، مع الاستعانة بوسائل أخرى إلى جانب الحلول الأمنية والعنف المفرط، من أهمها ما يأتي:

أ- إثارة وعي الشارع الإيراني ضد مطالب الأقليات: إذ إن الاحتجاجات القومية عادة ما لا تلقي تفهماً شعبياً من قبل الأغلبية، ودائماً ما يُنظر إليها على أنها مطالب فتوية، وهي ادعاءات يروج لها النظام الإيراني سياسياً ودينياً من خلال الجوامع وخطبة الجمعة، إلى جانب المؤسسات الاجتماعية النافذة في المجتمع الإيراني، التي تمارس دوراً كبيراً في تشكيل الوعي لدى بعض فئات المجتمع الإيراني.

ب- الاتهام بالتخوين والعمالة للخارج: غالباً ما يسعى النظام إلى إلقاء اللوم على الخارج، إذ يتهم المحتجين بالعمالة للخارج، لا سيما الولايات المتحدة وبريطانيا، اللتان يتهمهما النظام بتقديم دعم مالي للأقليات ومساعدتهم في تشكيل أحزاب وحركات مسلحة لزعزعة استقرار الداخل، بالإضافة إلى دعم المعارضة الإيرانية في الخارج. وذلك في إطار استراتيجية تهدف إلى خلق عدو داخلي يقوّي بها النظام الجبهة الداخلية الداعمة له. وهو ما تجلّى بشكل واضح خلال الاحتجاجات الأخيرة التي شهدتها المدن الإيرانية نهاية عام 2017، إذ عدّها النظام الإيراني صنيعاً الغرب، وروج لفكرة عمالة المحتجين إلى أن استطاع إعادة السيطرة على الشارع مرة أخرى، عقب تراجع وتيرة الاحتجاجات في ظل العنف المفرط من قبل الأجهزة الأمنية، وبالتالي تراجع الشارع عن الاستجابة لدعوات الاحتجاج⁽²⁵⁾.

ج- بسط السيطرة الأمنية: وذلك من خلال الاستعانة بالمؤسسات الأمنية ذات الولاء الكامل للنظام، والتي تسعى للحفاظ عليه، لا سيما مؤسسة الحرس الثوري، وبصفة خاصة في ظل إدراك النظام الإيراني لخطورة تركيز العرقيات القومية على حدود البلاد،

وامتداداتهم في الخارج في دول غير مستقرة بالأساس، لا سيّما أن النظام الإيراني يصنّف على أنه نظام قمعيّ يسعى إلى إسكات أصوات معارضيه، من خلال سلطة مركزية دينية، تتخذ من دينيتها منطلقاً لشرعية تسعى إلى تعميقها وترسيخها من خلال صيغ كل ممارساتها بما فيها العنيفة والقمعية بصيغة الدين ودعوى الحفاظ عليه.

د- اعتماد استراتيجية للأمن الثقافي: في مواجهة محاولات الانفتاح على الخارج، فإلى جانب الالتزام بالعقيدة الأمنية التقليدية من جانب النظام التي وُضعت في أعقاب نجاح الثورة الإسلامية، وإيمانه بأهميتها، فقد ابتكر النظام الإيراني نموذجاً خاصاً به من «الأمن الثقافي» من خلال حرصه على ترديد الشعارات التي من شأنها تكريس الكراهية للغرب، وتجسيد العدو الخارجي، كإحدى آليات تقوية النظام في الداخل والحث على الالتفاف حوله، وشيطننة أي محاولات داخلية للوقوف في وجه النظام ومعارضته، فضلاً عن فرض رقابة متشددة على كل ما من شأنه التأثير على الهوية الفارسية للبلاد بصفة عامة، ومن ثمّ يشدد النظام الإيراني قبضته على الإعلام التقليدي والحديث، ويحجب مواقع التواصل الاجتماعي، فإيضاً حصاراً ثقافياً من شأنه تقليل فرص انتشار الاحتجاجات، أو التعاطف مع مطالبها والتواصل بين الداعين لها والمؤيدين لها⁽²⁶⁾.

ثالثاً: تهديد الأقليات للدولة والنظام الإيراني

إنّ أكثر الأقليات إثارة للأزمات بالنسبة إلى النظام في إيران هي الأقليات القومية بالأساس، أما بالنسبة إلى الأقليات المذهبية فإنّ تحركاتها ضدّ النظام تنحصر في الأقلية السنّية الحدودية في إقليم سيستان وبلوشستان، إذ ينتشر العديد من التنظيمات المسلحة التي تهدد استقرار الدولة.

وإجمالاً يمكن القول إنّ تهديد الأقليات للنظام الإيراني يخضع للمحددات الآتية:

1. الامتداد الجغرافي للأقليات العرقية

يزيد من تعقيد المشهد القومي الإيراني المتداخل مذهبياً وعرقياً أنّ أغلب أقلياته العرقية تقطن المناطق الحدودية من الدولة -كما سبقت الإشارة- وهو بدوره يشكل تهديداً للأخيرة يتمثل في الامتدادات الإقليمية لهذه الأقليات التي باتت تطالب بقدر أكبر من ممارسة الحريات والمساواة في الحقوق مع الأغلبية الفارسية. وقد أسهمت التوترات التي شهدتها أغلب الأقاليم والمحافظة التي تقطنها الأقليات في إيران، في إعادة الاهتمام بهذه القضية مجدداً، بل وإضافة بُعد دولي لها.

فحسب التوزيع الجغرافي للأقليات في إيران فإنّ أكثر القوميات انتشاراً هي القومية الفارسية، التي تتوزع على 11 محافظة من 31 محافظة إيرانية، وهي محافظات في أغلبها

مركزية تقع في مركز الدولة، بينما تقطن الأقليات القومية المحافظات الحدودية. وتؤثر هذه الامتدادات العرقية خارج حدود الدولة على استقرار المناطق الحدودية بشكل كبير، لا سيّما في المحافظات التي تتسم بصعوبة الجغرافيا وانتشار الجبال كمحافظة سيستان وبلوشستان، التي تمتدّ حدودها الجغرافية مع أفغانستان وباكستان، وتنشط في جغرافيتها الصعبة الجماعات المسلحة المناهضة للدولة. كما تؤدي هذه الامتدادات الخارجية إلى زيادة فُرص ودواعي الاستقواء بالخارج أو محاولة نقل النشاط المُعادي للنظام الإيراني خارج حدود الدولة، كما هو الحال في القومية العربية في الأحواز، التي تنشط منذ سنوات في عديد من دول المنطقة، كما يؤدي الامتداد الكردي خارج حدود إيران إلى مزيد من تطلع أكراد إيران للحصول على ذات المزايا التي حصل عليها الأكراد في كردستان العراق⁽²⁷⁾.

2. تشكيل أحزاب معارضة وحركات تحرير

عملت بعض الأقليات العرقية والدينية على إنشاء حركات معارضة للتعبير عن مطالبها، والإعلان عن اختصاصها الدولة في بعض الأحيان، وبالتالي تشكيل جماعات للضغط، ينشط أغلب هذه الحركات في الخارج، وتعمل على حشد تأييد دولي لقضاياها ضد النظام الإيراني.

فعلى سبيل المثال، شكّلت الأقلية الأذرية «حركة التحرير الوطنية الأذرية» التي تطالب بالاتحاد مع أذربيجان وانفصال مناطق غرب إيران، بينما تحظى هذه الحركة بشعبية كبيرة لدى الأقلية الأذرية نظراً لمواقفها الواضحة من محاولات التحقير والازدراء التي تمارس ضدهم في الإعلام الإيراني باستمرار. كما تشكلت أيضاً «حركة الصحوة الوطنية» التي تتمتع بعلاقات خارجية جيدة إلى حدّ كبير، وتنشط في الداخل الإيراني في محافظة أذربيجان الجنوبية، في حين تجدر الإشارة إلى أن هذه الحركات تنشط في جمهورية أذربيجان، وتواظب على عقد المؤتمرات الداعية إلى ضم محافظة أذربيجان الجنوبية الإيرانية إلى جمهورية أذربيجان، وإعادة النظر في ترسيم الحدود بين إيران وروسيا⁽²⁸⁾.

ويمكن تقسيم اتجاه المعارضة الأذرية للنظام الإيراني إلى اتجاهين رئيسيين: الأول يركّز على مطالب الحصول على الحقوق المدنية والثقافية، واستخدام اللغة الأذربيجانية في التعليم وفي وسائل الإعلام. والثاني يركّز على المطالبة باستقلال الأذريين عن إيران والانضمام إلى أذربيجان، وهي المطالب التي دعمها بعض أعضاء مجلس النواب الأذربيجاني في فبراير 2012⁽²⁹⁾.

هذا، بينما تُعدّ الأقلية الكردية الأنشط في إطار انتقاد النظام ومعاداته، والمطالبة

بانفصال إقليم كردستان إيران على غرار كردستان العراق، فقد شكّلت في هذا الإطار العديد من الأحزاب المعارضة، مثل «الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني» الذي يطالب بحكم ذاتي لإقليم كردستان، وقد أسس الحزب الذي ينشط في الخارج مع قوميات أخرى من العرب والأتراك، والبلوش والتركمان «مؤتمر شعوب إيران الفيدرالية». كما أسست القومية الكردية عام 2004 «حزب الحياة الحرة الكردستاني» الذي يتخذ من العمل المسلح منهجاً له ضد النظام الإيراني من خلال عدة وحدات عسكرية، أهمها وحدة «حماية شرق كردستان»، وتعمل الوحدات العسكرية للحزب على استهداف عناصر الأمن والحرس الثوري في حدود الإقليم، وفي بعض الأحيان خارجه. وتجدر الإشارة إلى أن عدداً من عناصر الحزب الإيراني يعملون ضمن تشكيل البيشمركة في كردستان العراق⁽³⁰⁾.

أما القومية العربية فقد عملت على إنشاء العديد من الحركات والأحزاب المعارضة النشطة في إقليم الأحواز وخارج إيران، لا سيّما في الدول الأوروبية وعلى وجه الخصوص في هولندا والسويد وفرنسا، في حين عملت بعض هذه الحركات على تكثيف نشاطهم في الدول العربية خلال السنوات العشر الأخيرة من خلال زيارات منتظمة لعدد من الدول العربية، بهدف الحشد لقضية انفصال إقليم الأحواز عن إيران. وقد شهدت نشاطات الحركات الأحوازية مؤخرًا دعماً عربياً ملحوظاً، لا سيّما في اجتماعهم الأخير في دولة الكويت، الذي شارك فيه عدد من الساسة العرب.

ومن أبرز الحركات والأحزاب العربية الأحوازية: «الجبهة العربية لتحرير الأحواز»، و«المنظمة الأحوازية»، و«جبهة تحرير عربستان»، و«حركة النضال العربي لتحرير الأحواز». وتجدر الإشارة إلى أن بعض هذه الجبهات والأحزاب الأحوازية تحتوي على أجنحة عسكرية تسعى من خلالها إلى استهداف قوّات الأمن وقيادات الحرس الثوري، وتنشط هذه عمليات هذه الأجنحة المسلحة ضد النظام الإيراني عادة في ذكرى الانتفاضة الأحوازية⁽³¹⁾.

وتجدر الإشارة إلى أن حركة «الجبهة العربية لتحرير الأحواز» تضم العديد من التنظيمات والأحزاب السياسية، من أهمها: «المنظمة السياسية للشعب العربي الأحوازي»، و«الحركة الجماهيرية العربية لتحرير الأحواز»، و«الحزب الطليعي العربي الأحوازي»، وحركة «فدائيو العرب الأحوازية»، و«اتحاد العشائر العربية الأحوازية»⁽³²⁾.

وتبرز الحركات والأحزاب السنيّة المسلحة كلاعب وحيد على ساحة الأقليات الدينية في إيران، إذ تختلف طبيعة هذه الحركات عن غيرها من حركات وأحزاب باقي الأقليات، نظراً لاعتمادها بشكل أساسي على العمل العسكري ضد النظام الإيراني، كما تعدّ هذه الحركات الأكثر عنفاً مع النظام، والأنشط في تنفيذ عمليات مسلحة ضد رجاله ومصالحه،

مستفيدة بوعورة جغرافيا إقليم سيستان وبلوشستان الحدودي والمهمّش إلى حدّ كبير. ومن أهمّ الحركات السنّية التي تستهدف النظام الإيراني: «منظمة جند الله»، وهي الأهمّ في هذا الإطار والمنتمية إلى البلوش السنّة، وتطالب بانفصال إقليم بلوشستان. ولهذه المنظمة تكتيك مميز في استهداف وتفجير العديد من الحافلات العسكرية التابعة للحرس الثوري الإيراني، إلى جانب قوّات «جيش العدل»، و«جماعة أنصار الفرقان»، و«حركة أنصار إيران». وينشط جميعها في إقليم سيستان وبلوشستان⁽³³⁾.

3. استمرار الاحتجاجات

على الرغم من إحكام القبضة الأمنية على تحركات الشارع الإيراني، ونجاح قوّات الأمن في قمع وإفشال الاحتجاجات الفئوية منها والعامّة، كما اتضح جلياً خلال احتجاجات ديسمبر 2017 التي شهدتها المدن الإيرانية اعتراضاً على سوء الأحوال المعيشية وتردّي وضع الاقتصاد وتفشي البطالة، غير أن استمرار اندلاع هذه الاحتجاجات على اختلاف أسبابها من شأنه استنزاف قوى النظام، وإظهاره بصورة سلبية في الخارج، وتهيئة الرأي العام الداخلي لمزيد من هذه الاحتجاجات بدلاً من رفضها، وكذلك إحباط محاولات النظام تخوين الداعين لها.

يأتي ذلك في ظلّ التعاطف المتبادل بين الأقليات الإيرانية المختلفة، الذي يبدو جلياً عند اندلاع احتجاجات فئوية لأقلية ما، فعلى سبيل المثال أبدى الأتراك الأذريون دعماً لحملة احتجاجية في الأحواز، للتدديد بازدراء العرب على التلفزيون الإيراني الرسمي، في أعقاب حادثة تدافع منى عام 2015. كما شهد إقليم بلوشستان احتجاجات داعمة للأكراد في أعقاب مقتل الفتاة الكردية بمدينة مهاباد خلال العام نفسه⁽³⁴⁾.

4. عدم الاندماج في المجتمع الإيراني

وذلك ليس فقط عن الحركات والأحزاب السياسية وعلى مستوى نخب هذه الأقليات، وإنما من أكثر منتمي هذه الأقليات بساطة في التفكير وأقلهم ممارسة للعمل السياسي، لا سيّما في المحافظات الحدودية، إذ تغيب روح الانتماء إلى الدولة، فتبدو ملامح الاختلاف في تفاصيل الحياة العادية من ملابس ومأكّل، وتمتد إلى المظاهر والأنماط الاجتماعية، ويمثّل كل من إقليميّ الأحواز وسيستان وبلوشستان أبرز مثالين على ذلك، لا سيّما مع معدلات التنمية المتدنية في الإقليمين، وتأخرهما بشكل كبير عن باقي أقاليم الدولة. وعلى الرغم من ممارسات التفريس التي ينتهجها النظام لتغيير التركيبة الديمغرافية والعقائدية للإقليمين الحدوديين، غير أن ذلك لم ينجح حتى الآن في دمجهما في المجتمع الإيراني الفارسي مظهرًا وجوهراً. وهو أمر في النهاية لا يصبّ في مصلحة النظام، وإنما

يعرضه لمخاطر وتهديدات عدم اندماج بعض طوائف المجتمع، وغياب ولائها للدولة.

خاتمة: مستقبل الدولة والنظام في مواجهة تحدي الأقليات

مع التسليم بأن نمط إدراك النظام الإيراني لخطورة تركيبة المجتمع الديمغرافية المعقدة، باعتبار الأقليات يشكّلون جغرافياً حزاماً حدودياً للمركز الفارسي، فقد تسبب في سوء إدارة ملف الأقليات، بل وأسهم في مفاقمة مشكلات هذا الملف، وتثوير هذه الأقليات بين الحين والآخر، نظراً للاعتماد على الحل الأمني، والقمعي، الذي ينهي الأزمات مؤقتاً دون حل أسبابها، وبالتالي سرعان من تندلع مجدداً، وهو ما باتت التقارير الأمنية تقرّ به عندما تتناول شأن الأقليات، مبدية قلقاً من مستقبل القضايا القومية التي تطالب بها الأقليات، وتأثيرها على استقرار البلاد. لكن يبدو أن احتمال تأثير ملف الأقليات على بقاء النظام، على الأقل، على المدى القريب لا يزال محدوداً، حتى في ظل محاولات تدويل أزمة الأقليات الإيرانية، سواء كانت تلك المحاولات تقوم بها الحركات والأحزاب السياسية المعبرة عن مطالب هذه الأقليات، أو الائتلافات الدولي التلقائي لهذا الملف الجدلي في الداخل الإيراني. كما تبدو فكرة توظيف ملف الأقليات للضغط على النظام حالياً، مفتقدة مقومات وجاهة الفكرة، نظراً لعاملين:

الأول: هو تفوق النظام في توظيف القوة المفرطة من خلال أجهزة أمنية تدين بالولاء المطلق للنظام وأركانها.

والثاني: هو الهالة الدينية التي يحيط النظام بها نفسه، والتي يعتمد في بقائها على مؤسسات خيرية نافذة في المجتمع ضمنت من خلالها، منذ إنشائها عقب نجاح الثورة الإيرانية، رضا وولاء قطاع عريض من المجتمع وبصفة خاصة المحاربين القدامى وكبار السنّ والفقراء، وهم القطاع التقليدي الرافض للتغيير في أي مجتمع.

وعلى ضوء عدد من المعطيات، أهمها: براعة النظام في فكرة تخوين المعارضين، وتقديم بعض الأطراف الخارجية خدمات مجانية للنظام الإيراني في هذا الإطار من خلال الإعلان عن الدعم لمطالب الاحتجاجات، كما كان الحال في احتجاجات ديسمبر 2017 التي شهدتها البلاد، والتي خفتت قوتها سريعاً عقب تصريحات الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بشأنها، والذي صب في خانة صدق ادعاءات النظام، بأن الاحتجاجات ممولة من الخارج وقام بها في الداخل عملاء للغرب، فيمكن القول إن تجربة التعامل الرسمي مع الاحتجاجات الأخيرة تشير إلى إمكانية لجوء النظام إلى إبداء بعض المرونة مع متطلبات الأقليات، لا سيّما في ما يخص مطالب الحصول على الحقوق الاجتماعية والثقافية، والحصول على حصة من المناصب الرسمية في هيكل النظام السياسي، لا سيّما أن الرئيس حسن روحاني قد

استطاع فتح المجال أم تنفيذ هذه المطالب، كما سبقت الإشارة. أما في ما يخص دعوات الانفصال والاستقلال التي ترفعها بعض القوميات الإيرانية، فمن المستبعد قبول النظام بأي منها مهما كانت التكلفة، نظراً لما يمكن أن يسببه ذلك من انضباط لعقد الدولة، لا سيما أن هذا الخيار لن يكون مرحباً به إقليمياً مع وجود امتدادات عدة للأقليات الإيرانية في المنطقة، ولعل محاولات تركيا وإيران -على سبيل المثال- لجعل نموذج كردستان العراق أقل جاذبية للأقلية الكردية التركية والإيرانية، بل وإفشال نتائج الاستفتاء الذي حاول إقليم كردستان العراق توظيفه لتحقيق حلم استقلال الإقليم عن العراق، خير دليل على ذلك.

وعلى الرغم من عدم اضطرار النظام الإيراني في الوقت الحالي ووفق أوضاعه الحالية إلى تقديم تنازلات لها قيمة للأقليات، وفي ظل عدم إمكانية تحقيق أعلى سقف لمطالب الأقليات الإيرانية وهو تبديل النظام الحالي بنظام فيدرالي تطبيقاً لمبدأ الحق في تقرير المصير الذي تدعو إليه هذه الأقليات، فإن ثمة حلاً مؤجلاً يبدو أكثر ملاءمة تتبناه بعض الاتجاهات في هذا الإطار، يتمثل في إحياء تجربة مجالس الولاية، مع تعديلها لتشمل كل الأقاليم الإيرانية وليس أقاليم الأقليات فقط، بمعنى تطبيق هذه التجربة بعيداً عن الإطار العرقي، على أن تتولى مجالس الأقاليم مثل أذربيجان، وكردستان، وتركمان، وسيستان وبلوشستان، وخوزستان» مهام ومسؤوليات مضاعفة في سياق إدارة الشؤون المتعلقة بتعليم اللغة الأم إلى جانب اللغة الفارسية والسماح باستخدام اللغة الأم في إدارة الشؤون المحلية. ويشير أنصار هذا الاتجاه إلى أن الحدود الفاصلة بين مهام الحكومة المركزية ومجالس الولايات في خطوطها العريضة تتمثل في أن تكون الحكومة مسؤولة ومنفذة للسياسات الخارجية، ومنظمة للسياسات الاقتصادية، وشؤون الجيش والدفاع الوطني وحماية استقلال البلاد، أما مجالس الولاية فعن طريق مؤسسات استشارية وتنفيذية محلية منتخبة تتولى مسؤولية إدارة شؤون المنطقة في مجالات الثقافة والتربية والتعليم والصحة والبيئة في إطار مبادئ وأسس الدستور وسيادة الدولة⁽³⁵⁾.

وفي النهاية يمكن القول إجمالاً إن تهديد الأقليات وتأثيره على استقرار النظام يبقى مرهوناً بمدى استمرار هذا التهديد، وقدرته على مواجهة ممارسات النظام واستخدامه العنف المفرط، وكسب ثقة الرأي العام تجاه مشروعية مطالب الأقليات كجزء من المطالب العامة، وكذلك استثمار السخط الشعبي المسيطر على الشارع من سوء الأوضاع الاقتصادية، والخروج من بوتقة المطالب الفتوية إلى مطالب تغيير السياسات المجحفة من قبل النظام تجاه الأقليات وعموم الشعب الإيراني.

ملحق (1)

الأقليات في الدستور الإيراني

الفصل الأول

الأصول العامة

المادة الثالثة فقرة 9

رفع التمييز غير العادل، وإتاحة تكافؤ الفرص للجميع في المجالات المادية والمعنوية كلها.

المادة الثانية عشرة

الدين الرسمي لإيران هو الإسلام والمذهب الجعفري الاثنا عشري، وهذه المادة تبقى إلى غير قابلة للتغيير. أما المذاهب الإسلامية الأخرى والتي تضم المذهب الحنفي والشافعي والمالكي والحنبلي والزيدي، فإنها تتمتع باحترام كامل، وأتباع هذه المذاهب أحرار في أداء مراسمهم المذهبية حسب فقهم، ولهذه المذاهب الاعتبار الرسمي في مسائل التعليم والتربية الدينية والأحوال الشخصية (الزواج والطلاق والإرث والوصية) وما يتعلق بها من دعاوى في المحاكم. وفي كل منطقة يتمتع أتباع أحد المذاهب بالأكثرية، فإن الأحكام المحلية لتلك المنطقة -في حدود صلاحيات مجالس الشورى المحلية- تكون وفق ذلك المذهب، هذا مع الحفاظ على حقوق أتباع المذاهب الأخرى.

المادة الثالثة عشرة

الإيرانيون الزرادشت واليهود والمسيحيون هم وحدهم الأقليات الدينية المعترف بها، وتتمتع بالحرية في أداء مراسمها الدينية ضمن نطاق القانون. ولها أن تعمل وفق قواعدها في الأحوال الشخصية والتعاليم الدينية.

المادة الرابعة عشرة

بحكم الآية الكريمة: «لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ»، على حكومة جمهورية إيران وعلى المسلمين أن يعاملوا الأشخاص غير المسلمين بالأخلاق الحسنة والقسط والعدل الإسلامي، وأن يراعوا حقوقهم الإنسانية، تسري هذه المادة على الذين لا يتآمرون ولا يقومون بأي عمل ضد الإسلام أو ضد جمهورية إيران الإسلامية.

الفصل الثاني

اللغة والكتابة والتاريخ والعلم الرسمي للبلاد

المادة الخامسة عشرة

اللغة والكتابة الرسمية والمشاركة هي الفارسية لشعب إيران، فيجب أن تكون الوثائق والمراسلات والنصوص الرسمية والكتب الدراسية بهذه اللغة والكتابة. ولكن يجوز استعمال اللغات المحلية والقومية الأخرى في مجال الصحافة ووسائل الإعلام العامة، وتدرّس آدابها في المدارس إلى جنب اللغة الفارسية.

المادة السادسة عشرة

بما أنّ لغة القرآن والعلوم والمعارف الإسلامية هي العربية، وأنّ الأدب الفارسي ممتزج بشكل كامل، لذا يجب تدرّس هذه اللغة بعد المرحلة الابتدائية حتى نهاية المرحلة الثانوية في جميع الصفوف والاختصاصات الدراسية.

الفصل الثالث

حقوق الشعب

المادة التاسعة عشرة

يتمتع أفراد الشعب الإيراني -من أي قومية أو قبيلة كانوا- بالمساواة في الحقوق، ولا يُعدّ اللون أو العنصر أو اللغة أو ما شابه ذلك سبباً للتفاضل.

المادة السادسة والعشرون

الأحزاب، والجمعيات، والهيئات السياسية، والاتحاديات المهنية، والهيئات الإسلامية، والأقليات الدينية المعترف بها، تتمتع بالحرية بشرط أن لا تناقض أسس الاستقلال، والحرية، والوحدة الوطنية، والقيم الإسلامية، وأساس الجمهورية الإيرانية، كما أنه لا يمكن منع أي شخص من الاشتراك فيها، أو إجباره على الاشتراك في أحدها.

الفصل الرابع

الاقتصاد والشؤون المالية

المادة الثامنة والأربعون

لا يجوز التمييز بين مختلف المحافظات والمناطق، في مجال الانتفاع من مصادر الثروة الطبيعية، والموارد الوطنية العامة، وتنظيم النشاط الاقتصادي في البلاد، بحيث يكون لكل منطقة رأس المال اللازم والإمكانيات الضرورية بما يتناسب وحاجاتها واستعدادها للنمو.

الفصل السادس

السلطة التشريعية

البحث الأول: مجلس الشورى الإسلامي

المادة الرابعة والستون

عدد نواب مجلس الشورى هو مئتان وسبعون نائباً، وابتداءً من تاريخ الاستفتاء العام سنة 1368 هجرية شمسية وبعد كل عشر سنوات مع ملاحظة العوامل الإنسانية والسياسية والجغرافية وأمثالها يمكن إضافة عشرين نائباً كحدّ أعلى، وينتخب الزرادشت واليهود كل على حدة نائباً واحداً، وينتخب المسيحيون الأرمن في الجنوب والشمال كل على حدة نائباً واحداً. نطاق الدوائر الانتخابية وعدد النواب يحددهما القانون.

الفصل التاسع

السلطة التنفيذية

البحث الأول: رئاسة الجمهورية والوزراء

المادة الخامسة عشرة بعد المئة

يُنتخب رئيس الجمهورية من بين الرجال المتدينين السياسيين الذين تتوفر فيهم الشروط التالية:

1. أن يكونوا إيرانيين الأصل ويحملون الجنسية الإيرانية.
2. أن يكونوا قديرين في مجالس الإدارة والتدبير.
3. أن يكونوا ذوي ماضٍ جيد.
4. تتوافر فيهم الأمانة والتقوى.
5. أن يكونوا مؤمنين ومعتقدين بمبادئ جمهورية إيران والمذهب الرسمي للبلاد.

الهوامش

- (1) هـناء قنديل: أزمات الأقليات في إيران، <http://cutt.us/Aep3b>، 03 يناير 2018.
- (2) دايغيد مأكدويل: الأكراد، (أيفيت فايز) مترجم، القاهرة، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، 1998، ص 25-26.
- (3) محمد سلمان القضاة: أكراد إيران.. معلومات وحقائق، موقع الجزيرة نت، <http://cutt.us/6JAHg>.
- (4) جابر أحمد: عرب الأهواز.. واقفهم، طموحهم، وتطلعاتهم نحو تقرير المصير، بيروت، دار كنوز الأدبية، 2006، ص 179.
- (5) سعيد محمد الصباغ: اتجاهات الإصلاح في المجتمع الإيراني.. الحراك الاجتماعي، القاهرة، شؤون الشرق الأوسط، عدد (15)، يوليو 2005، ص 154.
- (6) حسن فحص: بلوشستان الإيرانية.. اهتمام مركز بالإنماء بعد تحديات أمنية، لندن، صحيفة الحياة، 2007/9/30.
- (7) عصام عبد الشافي: أهل السنة في إيران: تحديات الواقع وآفاق المستقبل، القاهرة، مختارات إيرانية، عدد (31)، فبراير 2003، ص 7.
- (8) سعيد محمد الصباغ: مرجع سابق، ص 156.
- (9) سركيس أبو زيد: المسيحيون في إيران: الواقع والهجرة والمستقبل، موقع المركز الكاثوليكي للدراسات والإعلام بالأردن، <http://cutt.us/nblly>، 2015/8/18.
- (10) موقع روسيا اليوم: خفايا الجالية اليهودية في إيران، goo.gl/eHCyY3، 2016/5/18. وراجع أيضاً: عصر إيران: كزارش «النهار» يهوديان إيران چگونه زندگی می کنند؟، 18 مهر 1392. goo.gl/b7TTT8.
- (11) عبد الجليل معالي: الزرادشتية في إيران.. الأصل، الثقافي والتوظيف السياسي، موقع صحيفة العرب، goo.gl/nJg92B، 2016/2/17.
- (12) نيفين عبد المنعم مسعد: صنع القرار في إيران والعلاقات العربية-الإيرانية، مركز دراسات الوحدة العربية، القاهرة، ط 1، إبريل 2001، ص 22، 24.
- (13) (*) للاطلاع على نصوص المواد ذات العلاقة بالأقليات في الدستور الإيراني، انظر ملحق (1).
- (14) المستشارية الثقافية للجمهورية الإسلامية الإيرانية: دستور الجمهورية الإسلامية في إيران، طهران، 1989، ص 35-49.
- (15) نيفين عبد المنعم مسعد: صنع القرار إيران.. والعلاقات العربية-الإيرانية، مرجع سابق، ص 24.
- (16) رانيا مكرم: الاستيعاب القسري: الاستراتيجية الإيرانية في التعامل مع ملف الأقليات، رؤى مصرية، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات الاجتماعية والتاريخية، مايو 2016.
- (17) وليد محمود عبد الناصر: إيران.. دراسة عن الثورة والدولة، القاهرة، دار الشروق، ط 1، 1997، ص 40.
- (18) وليد محمود عبد الناصر: الإسلاميون التقدميون: عن وجه آخر للفكر والسياسة في إيران، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2008، ص 188.
- (19) محمود قابيل: من يلعب بورقة القوميات في إيران؟ الوطن العربي، عدد (1476)، 2005/6/17.
- (20) محمد السعيد عبد المؤمن: إيران والأكراد، مختارات إيرانية، القاهرة، عدد (75)، أكتوبر 2006، ص 40.
- (21) موقع هاف بوست عربي: هذا مرشحهم المفضل للرئاسة، <http://cutt.us/49UcO>، 2017/5/3.
- (22) أسماء خليفة: الأقليات: الخاصرة للرخوة لإيران-تطبيع بعمة الفقيه، موقع إضاءات، <http://cutt.us/ndLjh>، 2018/1/19.
- (23) صالح حميد: لأول مرة.. إيران تعين سفيرا سنيا، موقع العربية نت، <http://cutt.us/rMrNq>، 2015/9/2.
- (24) نصر مجالي: فريناز خسرواني تفجر غضب أكراد الإقليم، موقع إيلاف، 2yH1UB/goo.gl، 2015/5/11.
- (25) موقع دويتشه فيله: خامنئي يتهم «أعداء» إيران بالوقوف خلف الاحتجاجات، <http://cutt.us/RDEuN>، 2018/1/2.
- (26) رانيا مكرم: مرجع سابق.
- (27) بختيار أحمد صالح: الأقليات الإيرانية.. ثغرات تسمح باختراق وضرب الأمن القومي، صحيفة الشرق الأوسط، <http://cutt.us/nx8od>، 2015/8/6.
- (28) موقع صحيفة أخبار الخليج: ماذا وراء سعي إيران إلى ضم أذربيجان إليها؟، goo.gl/Qjb2Fj، 2013/5/10.
- (29) القوميات والأقليات في إيران ج 2، موقع مركز المزمأة للدراسات الاستراتيجية، <http://cutt.us/52u2q>.
- (30) موقع صحيفة الشرق الأوسط: «الديمقراطي الكرديستاني» يعلن عن خوض مقاتليه اشتباكات ضد الحرس الثوري في مهاباد، <http://cutt.us/YHWMa>، 2016/6/26.
- (31) موقع الخليج أونلاين: مؤتمر الأحواز في الكويت يربك النظام الإيراني، <http://cutt.us/BNWP8>، 2016/5/9.
- (32) موقع سكاى نيوز عربية: تيارات الكفاح في الأحواز ضد إيران، <http://cutt.us/ErAgT>، 2016/1/15.
- (33) موقع البوابة نيوز: جند الله «السنينة... صداع في رأس «الولي الفقيه»، 3K6Eby/goo.gl، 2018/1/7. وراجع أيضاً: سي إن إن عربي: إيران: «جند الله» تتبنى تفجيرات زاهدان والضحايا 27 قتيلًا، 16 يوليو 2010. goo.gl/12uJrV.
- (34) صالح حميد: الاحتجاجات القومية.. حقوق الشعوب أم تفكك إيران؟، موقع العربية نت، <http://cutt.us/RSHWE>، 2015/11/13.
- (35) بابك أمير خسروي: العرقيات الإيرانية والبنية السياسية القوية، مختارات إيرانية، القاهرة، عدد (57)، أكتوبر 2006، ص 17.